

أمير المدينة المنورة يفتتح (الاستثمار السياحي) في ينبع



المدينة المنورة - جازي الشريف

تصوير - محمد قاسم

افتتح صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة بحضور معالي وزير الزراعة المهندس عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي منتدًى "الفرص الاستثمارية في الاستزراع المائي" مع معرض مُصاحب عن الاستزراع المائي الذي تنظمه وزارة الزراعة في محافظة ينبع وتستمر فعاليات المنتدى الذي يعقد بفندق الموفتبيك على مدى يومين. وفي بداية المناسبة ألقى معالي وزير الزراعة المهندس عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي كلمة رحب فيها بسمو أمير منطقة المدينة المنورة وجميع الحضور في هذا المنتدى "الفرص الاستثمارية في الاستزراع المائي" والذي يُعتبر خطوة هامة ضمن برامج تشجيع الإستثمار في قطاع الاستزراع المائي في المملكة إستجابة للتوجهات السامية التي توجت بصور قرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على إنشاء برنامج وطني لتطوير قطاع الثروة السمكية في المملكة على أن تتولى وزارة الزراعة إدارته بالتنسيق مع من تراه من الجهات ذات العلاقة.



لمصلحة سوق العمل في المحافظة. وقال رئيس غرفة ينبع "بعد مباركة سمو أمير المنطقة إنشاء شركة ينبع للتنمية والاستثمار التي تعتبر حلم أهالي المحافظة منذ عشرين عاماً، حرص المؤسسون على أن تكون بالحجم الذي يتواءم مع تطلعات سموه الكريم، ومع موقع ومكانة ينبع، مبيناً أنهم في المرحلة النهائية من الإجراءات المتعلقة بإشهار وتأسيس الشركة، بعد أن اكتمل عدد الراغبين في التأسيس من داخل وخارج المحافظة.

من جانبه، أكد رئيس المنظمة العربية للسياحة الدكتور بندر بن فهد الفهيد خلال كلمته في المناسبة أن السائح الخليجي ينفق أكثر من ٤٥٠٠ دولار في خمسة أيام، بينما السائح الأجنبي لا يتجاوز معدل إنفاقه السياحي ٢٠٠ دولار فقط، مما يؤكد أن السائح العربي وخاصة الخليجي يعد أكثر السياح إنفاقاً، مشيراً إلى أن المنظمة تعمل على استثمار السياحة وأن تكون السياحة في ينبع مستدامة طوال العام، مشيراً إلى دور الهيئة السياحية للتراث والثقافة بقيادة الأمير سلطان بن سلمان، في تنشيط السياحة حتى أصبحت ينبع على خارطة السياحة العالمية.

وبين بأن المنظمة العربية ستسعى إلى التعاون مع الشركاء منطقة المدينة المنورة ل طرح بعض البرامج الترفيهية في محافظة ينبع في برنامجين هامين وهما جودة الخدمات السياحية والسياحة الإلكترونية. وفي ختام المناسبة كرم سمو أمير المنطقة الجهات المنظمة والمشاركة في فعاليات المنتدى الذي شهد العديد من أوراق العمل قدمها مجموعة من المختصين في مجال الاستثمار السياحي، إضافة إلى مجموعة من ورش العمل.



فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة المدينة المنورة، فعاليات منتدى الاستثمار السياحي بينبع والذي تنظمه الغرفة التجارية الصناعية بينبع. وخلال كلمته أكد رئيس الغرفة التجارية الصناعية بينبع علي ال مسعد، أن المنتدى يحمل رسالة صادقة لرجال الأعمال الراغبين في الاستثمار السياحي بينبع، فلفة الأرقام تبشر باستثمار آمن، ونجاح تستحقه ينبع، وتستحق أن يطلق عليها الكنز الاقتصادي، وأضاف ال مسعد من خلال مهامنا في الغرفة التجارية، وبعد دراسات الجدوى لعدد من المشروعات السياحية بينبع، تبين أن نسبة العائد المتوقع من الاستثمار لن تقل عن ١٨ ٪ مشيراً إلى ما أعلنته الهيئة الملكية بينبع عن عجز الحالي حول الاحتياج السكني في حدود ٦ آلاف وحدة سكنية، وتحتاج خلال السنوات العشر القادمة إلى ٩٠ ألف وحدة سكنية، في ظل تزايد عدد المنشآت، وإقامة مشروعات المصانع التحويلية، مما



مائة شخص من رجال الأعمال والمهنيين والمتخصصين؛ سيسهم تواجدهم بمشيئة الله في تطور هذا الرافد الهام من روافد الأمن الغذائي ويساعد الوزارة للوصول إلى مستويات الإنتاج المستهدفة هو إقرار البرنامج الوطني لتطوير قطاع الثروة السمكية الذي يحظى بدعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أسوة بالمشاريع التنموية الأخرى والتي تهدف إلى تنمية الوطن والمواطن. عقب ذلك شاهد سموه والحضور فيلم عن الاستزراع المائي في المملكة. وفي ختام الحفل كرم سمو أمير المنطقة رواد الاستثمار المائي في المنتدى والرعاة وقام سمو أمير المنطقة بجولة في المعرض المصاحب للمنتدى الذي شارك فيه ٢٦ شركة محلية وعالمية.

الاستثمار السياحي

كما افتتح صاحب السمو الملكي الأمير

وبين وزير الزراعة ان رؤية هذه الوزارة تتبلور رؤية في رغبته بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الساحلية والتي يبلغ طولها حوالي ثلاثة آلاف وأربعمائة (٣٤٠٠) كيلومتراً على ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي لتطوير قطاع الاستزراع المائي وزيادة مصادر الدخل وتوفير الغذاء الصحي، وذلك من خلال تطبيق أحدث تقنيات الاستزراع اسسواءً في الأفضاص العائمة أو الأحواض على الشواطئ، وهو الأمر الذي يتطلب ضخ استثمارات كبيرة من قبل القطاع الخاص يصاحبه دعم الدولة من خلال قروض يقدمها صندوق التنمية الزراعية ودعم إنشاء اثنين وأربعين (٤٢) مرفأ صيد يستفيد منها الصيادون ويخصص جزء منها لاستخدام مستثمري قطاع الاستزراع المائي.

وأوضح وزير الزراعة أهم الأسس التي تستند عليها الخطة الاستراتيجية لتطوير هذا القطاع؛ المزايما النسبية التي حبا الله بها المملكة والتي تمثل قاعدة قوية لصناعة الاستزراع المائي، أبرزها توفر المواقع الصالحة للاستزراع، بالإضافة إلى المناخ السائد المناسب لتفريخ واستزراع الأنواع الاقتصادية المختلفة من الأسماك والروبيان على مدار العام، والموقع الاستراتيجي للمملكة القريب من مراكز التسويق الإقليمية والعالمية. وأبان المهندس الفضلي لتطلعات الوزارة من خلال هذه الخطة الاستراتيجية الطموحة أن يصل الإنتاج إلى ستمائة ألف (٦٠٠,٠٠٠) طن من الأحياء المائية سنوياً خلال خمسة عشر (١٥) عاماً جليها من الأسماك البحرية؛ وهو ما يتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية لأعلاف الروبيان والأسماك، ومن المتوقع كبدائية أن يصل الإنتاج من الاستزراع المائي خلال هذا العام إلى حوالي ٣٥ - ٤٠ ألف طن إن شاء الله.

